



هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات Communications & Information Technology Commission



وثيقة طلب مرثيات العموم

حول

تعريف سوق الاتصالات والسيطرة

أصدرتها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، في ٢٦/٥/١٤٢٩هـ، ٣١ مايو ٢٠٠٨م

المحتويات

٣	١. المقدمة و الاجراءات.....
٣	١-١ المقدمة.....
٤	٢-١ نظرة عامة
٥	٣-١ اجراءات طلب مرثيات العموم
٨	٢. تعريف السوق و الاجراءات
٨	١-٢ تعريف السوق و الاجراءات
٨	٢-٢ التحديد المبدئي للأسواق ذات العلاقة
١٨	٣. تحديد السيطرة في السوق
١٨	١-٣ الحصة السوقية المحددة للسيطرة.....
١٨	٢-٣ المعايير الاضافية لتقرير وجود سيطرة في السوق.....
٢٠	٣-٣ الاجراءات الاضافية لتقرير وجود سيطرة في السوق.....
٢٠	٤-٣ التحديد المبدئي للسيطرة في أسواق الاتصالات
٣٠	٤. التنظيم المسبق لوقوع ممارسات السيطرة
٣٠	١-٤ مبادئ "الملائمة والتناسب وعدم التمييز.....
٣١	٢-٤ الملائمة
٣١	٣-٤ التناسب
٣٢	٤-٤ عدم التمييز
٣٢	٥-٤ المتطلبات التنظيمية المحتملة الأخرى
٣٤	٦-٤ التطبيق المبدئي للمتطلبات التنظيمية المسبقة.....
٣٩	ملحق: مسودة الإطار التنظيمي

١. المقدمة والإجراءات

١-١ المقدمة

تهدف وثيقة طلب مرئيات العموم هذه إلى:

- تعريف الأسواق المحددة وذات العلاقة في قطاع الاتصالات؛
- تحديد ما إذا كان أي مقدم خدمة اتصالات له سيطرة في ذلك السوق أو الأسواق ذات العلاقة؛ و
- فرض المتطلبات التنظيمية اللازمة في حال السيطرة على ذلك السوق أو تلك الأسواق.

يحدّد نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية ("النظام" و "اللائحة التنفيذية") صلاحيات الهيئة في تعريف الأسواق ذات العلاقة، وتحديد السيطرة، وفرض المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالسيطرة. وقد صدر النظام واللائحة التنفيذية في ظل وضع احتكاري في قطاع الاتصالات. وفي هذا الصدد، عيّن قرار الهيئة ذي الرقم (١٤٢٣/١) شركة الاتصالات السعودية "مسيطراً" في جميع أسواق الاتصالات في المملكة العربية السعودية ("المملكة"). وفرض القرار المذكور، والقرارات الأخرى اللاحقة متطلبات تنظيمية معينة على الشركة فيما يتعلق بالسيطرة.

ومنذ أن بدأ العمل بالنظام ولائحة التنفيذية، ومنذ صدور قرار الهيئة ذي الرقم (١٤٢٣/١) حدثت عدة تطورات في سوق الاتصالات أهمها:

- دخول مقدموا خدمة آخرون، أو أنهم على وشك الدخول في سوق الاتصالات في مختلف فئاته، بما فيهم: مقدمي خدمة "VSAT"، وخدمات المعطيات (البيانات)، وخدمة الإنترنت، وخدمات الاتصالات المتنقلة، وخدمات الاتصالات الثابتة.
- دخل نظام المنافسة (الذي يطبق على كافة القطاعات الخدمية وغيرها) حيز التنفيذ بشكل رسمي، وتأسس بموجبه مجلس حماية المنافسة؛ و
- أصبحت المملكة عضواً في منظمة التجارة العالمية (WTO)؛ وقد حددت اتفاقية الاتصالات الأساسية (ABT) مجموعة من الالتزامات في قطاع الاتصالات التزمّت المملكة بها من خلال تبنيها الورقة المرجعية للاتصالات ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

إضافة إلى ذلك، ترى الهيئة أن الوقت قد حان لمراجعة الإطار التنظيمي المطبق حالياً على السيطرة في قطاع الاتصالات وإصدار قرار جديد؛ إذا تطلب الأمر ذلك لتحديث واستبدال القرار ذي الرقم (١٤٢٣/١) المتعلق بالسيطرة على سوق الاتصالات.

السؤال ١: هل توافق على ان مستوى المنافسة في سوق الاتصالات منذ إقرار نظام الاتصالات و لائحته التنفيذية و صدور القرار ذي الرقم (١٤٢٣/١) قد شهد عدد من التغيرات التي تستدعي مراجعة تصنيف الأسواق المعنية، وتحديد السيطرة فيها، وفرض المتطلبات التنظيمية المناسبة المتعلقة بالسيطرة؟

^١ يستخدم مصطلح "سيطرة" خلال هذه الوثيقة في وصف ما يُطلق عليه في بعض الأنظمة الأخرى، امتلاك "قوة سوقية كبيرة".SMP

٢-١ نظرة عامة

طبقت المملكة نظام خاص بقطاع الاتصالات و نظام منافسة لقطاعات متعددة. ولتنسيق الاستجابة التنظيمية للسيطرة على السوق بشكل خاص، والممارسات غير التنافسية بشكل عام. يمكن تطبيق نوعين عامين من الضوابط، هما:

- التنظيم المسبق قبل وقوع الحدث (Ex-ante)، ويقصد به تطبيق النظام مسبقاً. تم إقرار "التنظيم قبل وقوع الحدث" الخاص بالقطاع، لمنع إساءة استخدام السيطرة على السوق و لمنع أي ممارسة غير تنافسية قبل حدوثها، وكذلك لحماية المستخدمين من الخدمات. ويهدف هذا النظام إلى ضمان منع إساءة استخدام السيطرة على السوق أو حدوث ممارسات غير تنافسية. ويكتسب هذا النوع من التنظيم الأثر القانوني بصفة عامة من خلال فرض متطلبات تنظيمية معينة "مسبقة" على مقدمي الخدمة المسيطرين.

- التنظيم اللاحق لوقوع الحدث (Ex-post)، ويقصد به تطبيق النظام استجابةً لممارسة غير تنافسية بعد وقوعها. ويسري نظام المنافسة متعددة القطاعات على جميع القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع الاتصالات. ويطبق نظام المنافسة بصفة عامة على أساس "التدخل بعد وقوع الحدث" للتعامل مع دعاوى إساءة استخدام السيطرة على السوق أو الممارسات غير التنافسية، ولتصحيح ذلك السلوك إذا ثبت وجوده.

تتعامل هذه الوثيقة مع التنظيم المسبق (Ex-ante) للسيطرة في قطاع الاتصالات، بدون الإخلال بصلاحيات الهيئة في فرض متطلبات تنظيمية على مقدمي الخدمة غير المسيطرين إذا لزم الأمر.

و في ظل الاتجاه للتحرير الكامل لقطاع الاتصالات وتزايد حدة المنافسة في الكثير من أسواق الاتصالات أو جميعها، فإن الاتجاه الدولي يهدف بصفة عامة إلى:

(أ) تقليص الاعتماد على التنظيم المسبق للسيطرة على السوق لتحقيق المزيد من الاعتمادية على قوى السوق.

(ب) تطبيق التنظيم اللاحق (Ex-post) للمنافسة في حالات وجود ادعاء بإساءة استخدام السيطرة على السوق أو ظهور ممارسات غير تنافسية.

و سيتم إخضاع جميع أسواق الاتصالات للتنظيم اللاحق (Ex-post) بغض النظر عن تطبيق التنظيم المسبق (Ex-ante) من عدمه.

٣-١ إجراءات طلب مرئيات العموم

١-٣-١ الهدف من وثيقة طلب مرئيات العموم ونطاقها

تدعو الهيئة العموم، بمن فيهم الأفراد والهيئات العامة والقطاعات التجارية (المشار إليهم إجمالاً فيما بعد بـ"المشاركين") للمشاركة في إجراءات طلب مرئيات العموم هذه.

بموجب الفقرتين ٢٩ (ب) و ٣٦ (ب) من اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات، يجب على الهيئة إقامة إطار تنظيمي واضح وشفاف يكون من شأنه التقليل من العوائق التنظيمية التي تقيد فرص الدخول إلى أسواق الاتصالات في المملكة، بما في ذلك تلك التي تتعلق بربط الاتصال البيئي وحق الوصول. فوجود مقدم خدمة مسيطر في سوق أو أكثر من أسواق خدمات الاتصالات من شأنه أي يخلق عوائق أمام دخول مقدمي خدمة آخرين إلى ذلك السوق أو تلك الأسواق. وعليه، فإن الهيئة تعتزم أن تصدر، بموجب قرار منها، إطاراً تنظيمياً عن السيطرة على سوق الاتصالات ("الإطار التنظيمي"). وتوجد مسودة لهذا الإطار التنظيمي في الملحق المرفق بهذه الوثيقة. وتعتزم الهيئة كذلك إصدار قرار تحدد بموجبه مقدمي الخدمة المسيطرين في كل سوق من أسواق خدمات الاتصالات في المملكة العربية السعودية. وسوف يكون قرار الهيئة المقرر إصداره بديلاً عن القرار ذي الرقم (١/١٤٢٣هـ) ومحدثاً له.

ويمكن إيجاز الإجراءات الواردة في الإطار التنظيمي على النحو الآتي:

(أ) تقوم الهيئة بإعداد مسودة "تقرير تحليل السوق" وفقاً للإجراءات الموضحة في الفقرة (٤-١) من الإطار التنظيمي.

(ب) في سياق تقرير تحليل السوق، تقوم الهيئة بما يلي:

(١) تحدد الهيئة الأسواق ذات العلاقة في ضوء الاعتبارات الموضحة في الفقرة (٤-٢).

(٢) تقرر الهيئة ما إذا كان أي مقدم خدمة اتصالات مسيطراً على سوق أو أسواق معينة في ضوء الاعتبارات الموضحة في الفقرة (٤-٣).

(٣) تضع الهيئة المتطلبات التنظيمية الملائمة في ضوء الاعتبارات الواردة في الفقرة (٤-٤) والجدول (أ) المرفق بالإطار التنظيمي.

(ج) ثم تقوم الهيئة بنشر مسودة تقرير تحليل السوق في سياق عملية لطلب مرئيات العموم تدعو فيها الأطراف المهتمة (وخاصة مقدمي الخدمة المذكورين في التقرير) لإبداء مرئياتهم.

(د) بناء على المرئيات التي يتم استلامها من خلال إجراءات طلب مرئيات العموم، ستقوم الهيئة بإعداد الصيغة النهائية لتقرير تحليل السوق، الذي سوف يتم تضمين نتائجه في قرار تصدره الهيئة بهذا الشأن.



وبهذا فإن وثيقة طلب مرئيات العموم هذه، ستحقق هدفين: الأول، أنها وثيقة لطلب مرئيات العموم، تقدم مسودة الإطار التنظيمي وتسعى إلى الحصول على ملاحظات ومرئيات العموم قبل وضع الصيغة النهائية للإطار. والثاني، أنها مسودة "لتقرير تحليل السوق". وبمعنى آخر فإن الهيئة بعد أن تحصل على مرئيات الأطراف المعنية بشأن هذه الوثيقة، سوف تضع الصيغة النهائية لـ (تقرير تحليل السوق)، وكذلك الإطار التنظيمي. بعد ذلك، سوف تقوم الهيئة بإصدار قرارها بهذا الشأن، في ضوء الاعتبارات الواردة في التقرير النهائي لتحليل السوق. وللإيضاح فإن كافة الإجراءات الواردة في الإطار التنظيمي (الملخصة أعلاه) تتم بموجب الفقرة (٣٠-٥) من اللائحة التنفيذية والقواعد الإجرائية.

ومع تطور البيئة التنافسية في قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية، فإن الإطار التنظيمي سيساعد الهيئة على تطبيق المتطلبات التنظيمية المناسبة، و سيساعد الهيئة أيضا في إعادة النظر في قراراتها السابقة حول الموضوع، متى اقتضت الضرورة ذلك، لمراعاة الحالات التي لم يعد فيها مقدمو خدمات الاتصالات مقدمي خدمة مسيطرين.

درست الهيئة المبادئ المتعلقة بتعريف الأسواق وتحديد السيطرة التي تتضمنها هذه الوثيقة. وقد قامت الهيئة بصفة خاصة بمراجعة ممارسات وتجارب عدد من الدول الأخرى في هذا الشأن وطريقة تصنيف أسواق الاتصالات الخاصة بها من الناحية التنظيمية. كما ان الهيئة راجعت المعايير التي يجب تطبيقها لتحديد مقدمي الخدمة الذين لهم سيطرة في أي من الأسواق المحددة. وأخيرا، اطلعت الهيئة على التجارب المعمول بها في دول أخرى بالنسبة إلى تحديد المتطلبات التنظيمية- أي التدابير التي يمكن استخدامها في الحالات التي تُرصد فيها سيطرة على سوق معين، أو في حال الحاجة إلى اتخاذ إجراء ما للحد من الآثار الفعلية أو المتوقعة على المنافسة أو مستخدمي خدمات الاتصالات.

و بناء على دراسة الهيئة للتجارب الدولية و تحليلها للوضع القائم في المملكة، قامت بتطوير بعض الرؤى المتعلقة بالمواضيع الواردة في هذه الوثيقة؛ فأوردت في الوثيقة على أساس مبدئي وبشكل خاص ما يلي:

أ) قائمة بأسواق الاتصالات ذات العلاقة في المملكة. وهذه القائمة موضحة في الشكل (١-٢).

ب) تحديد مقدم أو مقدمي الخدمة المسيطرين داخل كل سوق. كما هو موضح في الشكل (١-٣).

ج) تقييم للمتطلبات التنظيمية المناسبة، التي يجب تطبيقها في حال وجود سيطرة في هذه الأسواق والأسواق ذات العلاقة. وهذا التقييم وارد في الشكل (١-٤).

وتهدف من وثيقة طلب مرئيات العموم هذه، إتاحة الفرصة أمام المشاركين لإبداء مرئياتهم حول القضايا المتعلقة بتعريف أسواق الاتصالات وتحديد السيطرة فيها و وضع المتطلبات التنظيمية المناسبة للتعامل مع السيطرة. وبصفة خاصة، تسعى الهيئة إلى الحصول على مرئيات المشاركين بشأن:

- الإطار التنظيمي المقترح، الذي يتضمنه الملحق المرفق بهذه الوثيقة.
- مسودة تقرير تحليل السوق و القائمة المبدئية للمشغلين المسيطرين، الواردة في الأشكال المشار إليها أعلاه (١-٢) و (١-٣) و (١-٤) في وثيقة طلب مرئيات العموم.

كما تهدف الهيئة أيضا الى الحصول على مرئيات العموم حول وضع الصيغة النهائية للإطار التنظيمي المقترح وإصدار قرارات تحدد بها المشغلين المسيطرين في ضوء الإجراءات الواردة في مسودة الإطار التنظيمي الذي سوف يكون مكملا لأنظمة الهيئة.

٢-٣-١ ملاحظات على وثيقة طلب المرئيات

سوف تنشر هذه الوثيقة والجدول أ (مسودة الإطار التنظيمي) على موقع الهيئة الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

فعلى المشاركين، الذين يرغبون في إبداء مرئياتهم حول هذه الوثيقة، أن يتقدموا بمرئياتهم مكتوبةً إلى الهيئة. ويجب تسليم جميع المرئيات إلى الهيئة في موعد أقصاه يوم (١٤٢٩/٧/٩هـ) الموافق (٢٠٠٨/٧/١٢م).

ويجوز تقديم المرئيات المتعلقة بهذه الوثيقة على عنوان أو أكثر من العناوين الآتية:

عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان dominancy@citc.gov.sa

(ب) تسليمها يدويا (نسخة ورقية وأخرى إلكترونية) أو عن طريق البريد على العنوان التالي:

مكتب المحافظ، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، طريق الملك فهد، ص ب ٧٥٦٠٦، الرياض ١١٥٨٨ المملكة العربية السعودية

وترحب الهيئة بجميع المرئيات والملاحظات المقدمة حول هذه الوثيقة، وتدعو الأطراف المعنية إلى تقديم مرئياتها وأجوبتها - بصفة خاصة - على الأسئلة المرقمة والمحددة في هذه الوثيقة. كما تدعو الهيئة المشاركين لتقديم مرئياتهم مفصلة كل ما أمكن ذلك، وتقديم البيانات والتحليلات والدراسات المقارنة والمعلومات ذات العلاقة، التي تدعم مرئياتهم. وينبغي على المشاركين بيان رقم السؤال أو أرقام الأسئلة التي تتعلق بها المرئيات؛ علما بأن الهيئة لن تمانع فيما لو قدم إجابة على بعض الأسئلة فقط. و الهيئة غير ملزمة بتطبيق أي من مرئيات المشاركين.

سوف يتم نشر نسخ من جميع المرئيات التي يقدمها المحييون بشأن هذه الوثيقة على موقع الهيئة الإلكتروني على شبكة الإنترنت (<http://www.citc.gov.sa>). و تقرر الهيئة متطلبات السرية وفقا لأنظمتها الإجرائية. وبشكل عام، فإن الهيئة لا تصنف (إبداء الرأي) من المعلومات السرية.

٢. تعريف السوق والإجراءات

في حال وجود سوق محدد، فإن السيطرة على السوق أو القدرة على العمل فيه دون قلق من رد فعل المستخدمين^(٢) أو المنافسين. لذا فإن تعريف السوق يعني وصف طبيعته وحدوده، وهو الدور الذي تهتم به الجهة التنظيمية. وهو دور مستمر لأن أسواق الاتصالات تتطور تطوراً مستمراً نتيجة للتطورات التي تشهدها التقنية وسمات تقديم الخدمات ونسب التكلفة وأنماط الطلب عليها.

١-٢ تعريف السوق والإجراءات

ترغب الهيئة في تحديد تعريف لأسواق الاتصالات، ينطبق على حالات السيطرة التي تخضع للدراسة في هذه الوثيقة. وتشتمل وثيقة الإطار التنظيمي المقترحة، بصفة خاصة، على تعريف مقترح لهذه الأسواق.

السؤال ٢: الرجاء إبداء مرئياتكم حول التعريف المقترح لـ"السوق ذي العلاقة" المتضمن في الإطار التنظيمي المقترح.

يشمل الإطار التنظيمي بصفة محددة الأحكام المتعلقة بإعداد تقرير تحليل السوق المشار إليه في الفقرة (١-٤) من مسودة وثيقة الإطار التنظيمي المقترح، التي تشتمل على آلية لتحديد الأسواق ذات العلاقة على أساس العوامل والمعايير الواردة في الفقرة (٢-٤) من مسودة الإطار التنظيمي المقترح. وقد طبقت الهيئة هذه الآلية باستخدام إجراءات موضحة أدناه، والموجزة نتائجها بالشكل (١-٢).

السؤال ٣: هل من المناسب أن تحدد الهيئة في هذا الوقت أسواق الاتصالات ذات العلاقة؟ الرجاء إبداء مرئياتكم تجاه الإجراءات المقترحة بالنسبة إلى السيطرة على السوق الواردة في الفقرة (٤) من وثيقة الإطار التنظيمي المقترح.

٢-٢ التحديد المبدئي للأسواق ذات العلاقة

كما ورد في الفقرة (١) من هذه الوثيقة، أجرت الهيئة دراسة تحليلية للممارسات الدولية المتعلقة بتعريف السوق. وقامت بتطوير قائمة مبدئية للأسواق ذات العلاقة مستفيدة من خبرات الدول الأخرى كنقطة انطلاق. وبشكل محدد فإنه وفيما يتعلق بالقائمة المبدئية للأسواق ذات العلاقة، فقد درست الهيئة بالتفصيل مجموعة الأسواق الـ (١٨) التي حددها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ م. وقررت أن دراسات تحليل السوق قد أثبتت فائدتها كنقطة انطلاق لعملية تحليل السوق الخاصة بها^(٣). ثم قامت الهيئة بعد ذلك بتعديل وتنقيح هذه المجموعة من الأسواق لتصبح (١٤) سوقاً، كما هي مبينة بالشكل (١-٢) أدناه،

^٢ يقصد بعبارة (مستخدم) الواردة في هذه الوثيقة (المشترك) أو (العميل)، وفق ما يتطلبه سياق المعنى.

^٣ قرر الاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠٠٧ تقليص قائمته للأسواق ذات العلاقة من ١٨ سوقاً كما في القائمة المبدئية إلى سبعة أسواق فقط. وعلى الرغم من ذلك، ونظراً إلى حالة تحرير السوق في المملكة العربية السعودية، ترى الهيئة أن تلك المجموعة المبدئية من الأسواق الثمانية عشرة للاتحاد الأوروبي كانت نقطة انطلاق مناسبة جداً.

وذلك بتطبيق المنهجية والمعايير المقترحة الواردة في الفقرتين (٤-١) و (٤-٢) من وثيقة الإطار التنظيمي المقترح. وكما هو موضح في الإجراءات المنصوص عليها أدناه، وفق ما ورد في البند (٤-٢-٢) و البند (٤-٢-٣) من الإطار التنظيمي المقترح.

(أ) **اختيار سوق اتصالات مبدئي محدود:** تنطوي هذه الخطوة الأولى على تعريف سلسلة من خدمات الاتصالات المتوفرة والمنفصلة. وتفصيل تلك الأسواق مبني على (تعريف السوق) الموضح في الشكل (٢-١).

(ب) **اعتبار في ما إذا كان السوق يعمل كسوق وطني داخل المملكة العربية السعودية أو كجزء من الأسواق المحلية أو الإقليمية.** في بعض البلدان، بما فيها الاتحاد الأوروبي، يوجد افتراض بأن أسواق خدمات الاتصالات هي أسواق وطنية في طبيعتها إلا إذا كانت هناك أدلة قوية تثبت العكس. في المملكة العربية السعودية هنالك نوعين من التجمعات التي تكون فيها الكثافة السكانية متفاوتة، فهنالك المجتمعات العمرانية ذات الكثافة السكانية العالية وهنالك المجتمعات الريفية والنائية منخفضة الكثافة السكنية، قد يعمل السوق كجزء من الأسواق الفرعية المحلية أو الإقليمية. وعليه فإن الهيئة تميل بصفة عامة إلى تعريف الأسواق الوطنية، إلا إنها لا تمنع في تعريفات إقليمية بديلة متى وجدت مبرراً لذلك. وهذا الأمر تم التعرض له في عمود "الجوانب الجغرافية" من الشكل (٢-١).

(ت) **النظر في أفضل الطرق لتحديد المستخدمين الذين تُوجَّه إليهم الخدمة.** من خصائص الأسواق: الطلب وحاجة المستخدمين وأنماط قدرتهم على تحمل التكلفة. ومن ثم، قد يكون من المناسب في بعض الحالات تحديد السوق من حيث خصائص المستخدم. فعلى سبيل المثال، قد تختلف أنماط حاجة المستخدمين وأنماط الطلب العامة، بالنسبة لخدمة معينة، اختلافاً شديداً بين مستخدمي قطاع الأعمال ومستخدمي القطاع السكني، وقد يكون من الملائم في هذه الحالة النظر في تحديد سوقين مختلفين نتيجة لذلك الاختلاف. ولكن كما هو الواقع حالياً، ترى الهيئة أنه لا يوجد ذلك الاختلاف في الخدمات في المملكة، حيث تتاح بشكل عام نفس الخدمات والتعرفة لجميع المستخدمين بغض النظر عن ما إذا كانوا ينتمون إلى قطاع الأعمال أو القطاع السكني. وقد تم التعرض لهذا الموضوع في عمود "جوانب المستخدم" من الشكل (٢-١).

(ث) **توفر البدائل في جانب الطلب باستخدام اختبار المحتكر الافتراضي أو SSNIP.** هو عبارة عن اختبار يُستخدم في تحديد توفر البدائل في جانب الطلب؛ وهو احد الاختبارات التي تقتضي استخدام المنطق الاستنتاجي، الذي يعتمد على معرفة الجهة القائمة بالاختبار بالأسواق الوطنية والاتجاهات الدولية المتعلقة بسلوك المستخدم. يضع الاختبار محتكراً افتراضياً، يقوم بإدخال زيادة طفيفة لكن مؤثرة و دائمة (غير عابرة) SSNIP في سعر خدمة من الخدمات؛ ثم يقاس ما إذا كانت تلك الزيادة مربحة بالنسبة إلى ذلك المحتكر الافتراضي. ويعتمد هذا الاختبار على عدد من المستخدمين الذين ينتقلون إلى خدمة بديلة. كما يعتمد هذا الاختبار عادة على زيادة في سعر بنسبة (٥٪)؛ وتسري هذه الزيادة لمدة سنة على الأقل. إذا استنتج أن الزيادة مربحة، يكون ذلك دليلاً على غياب البدائل المناسبة، ومن ثم عدم وجود حدود لسوق منفصل. أما إذا استنتج أن الزيادة غير مربحة، فيجب توسيع تعريف الخدمة ليشمل الخدمة



البديلة، ثم يتم إجراء اختبار المحتكر الافتراضي مرة أخرى على أساس التعريف الموسع. وقد تم التعرض لهذا الموضوع في عمود "البدائل في جانب الطلب" من الشكل (١-٢).

(ج) **النظر في البدائل في جانب العرض باستخدام اختبار المحتكر الافتراضي أو SSNIP.** هو نفس اختبار المحتكر الافتراضي، ولكنه في هذه الحالة يسعى إلى اختبار ما إذا كانت الزيادة في السعر من الممكن أن تؤدي إلى دخول مشغلين جدد في السوق. عند النظر في ما إذا كان من الممكن أن تؤدي تلك الزيادة إلى دخول مشغلين جدد، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الجوانب العملية التي يتعين على هؤلاء المشغلين الجدد التعامل معها عند اتخاذ قرارهم بشأن دخول السوق، وإلا فإن وجودهم وقدرتهم على المنافسة لن تكون سهلة. وتم التعرض لهذا الموضوع في عمود "البدائل في جانب العرض" من الشكل (١-٢).

يحتوي الشكل ١-٢ أدناه على ملخص للتصنيفات المبدئية التي حددتها الهيئة للأسواق الأربعة عشرة ذات العلاقة، والتي تم تحديدها على أساس التحليل أعلاه.

الشكل (٢-١) : التحديد المبني لأسواق الاتصالات ذات العلاقة

إسم السوق	١. تعريف السوق	٢. الجوانب الجغرافية للسوق	٣. جوانب المستخدم / المشترك	٤. البدائل في جانب الطلب	٥. البدائل في جانب العرض
١. خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة	هذا السوق للوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة في مباني القطاعين السكني وغير السكني (بما في ذلك قطاع الأعمال والقطاع الحكومي)	يتم تقديم هذه الخدمات على مستوى المملكة. وتطبق نفس شروط الخدمة، بما في ذلك السعر، على مستوى المملكة.	لا اختلاف في شروط الخدمة في هذا الوقت بين المشتركين من القطاعين السكني وغير السكني. ولهذا، يمكن اعتبار السوق في هذه المرحلة سوقاً واحدة لأغراض تنظيم السيطرة.	لا توجد خدمة بديلة فعالة بناء على اختبار (SSNIP) وتعد هذه الخدمة غير مرنة بالنسبة إلى السعر، ولهذا فإن المحترق الافتراضي (SSNIP) سوف يجد أنها مربحة. ويجب أن يؤخذ في الحسبان أن مشترك القطاع السكني يتجهون بشكل متزايد نحو خدمات الهاتف المتنقل بدلا من خدمات الثابت. ويحدث هذا على الرغم من فروق السعر لمصلحة خدمات الثابت.	لا يوجد مورد فعال وبديل بناء على اختبار (SSNIP). تمثل التكاليف العالية لتأسيس شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة عائقا كبيرا أمام الدخول في حالة استعمال اختبار المحترق الافتراضي (SSNIP).
٢. خدمات المكالمات الصوتية الثابتة المحلية والداخلية	يغطي هذا السوق المكالمات المحلية والداخلية الصادرة على شبكة الاتصالات الثابتة (PSTN).	يتم تقديم هذه الخدمات على مستوى المملكة. وتطبق نفس شروط الخدمة، بما في ذلك السعر، على مستوى المملكة.	لا اختلاف في شروط الخدمة في هذا الوقت بين المشتركين من القطاعين السكني وغير السكني. ولهذا، يمكن اعتبار السوق في هذه المرحلة سوقاً واحدة لأغراض تنظيم السيطرة.	لا توجد خدمة بديلة فعالة بناء على اختبار المحترق الافتراضي (SSNIP). يتجه حاليا المستخدمون إلى مكالمات المتنقل بدلا من الثابت، ولكنهم يفعلون ذلك بصفة أساسية لسهولة وإمكانية التنقل المتاحة من خلال خدمات المتنقل. بالرغم من الفرق في السعر لمصلحة الثابت. ومن شأن زيادة أسعار مكالمات الثابت أن تؤدي إلى خفض تكلفة المتنقل. ولكن في هذه المرحلة، يظل من المحتمل جدا أن يحقق ربحا في ظل اختبار المحترق الافتراضي (SSNIP).	يدخل مقدمو خدمات الثابت السوق، وربما يلقون التحفيز عن طريق (SSNIP) من المحترق الافتراضي. ومع ذلك، فإن البديل الأساسي لمقدمي المكالمات الصوتية للاتصالات الثابتة على المدى القصير هو مقدمي خدمات المتنقل، وتعد رسوم المتنقل مهمة في هذا الوقت - ومن ثم فمن غير المحتمل جذب هذه الشركات لدخول سوق مكالمات الثابت. ومن المحتمل، مع إدخال خدمات اختيار الناقل، أن ينشأ بدائل في جانب العرض بالنسبة إلى المكالمات الداخلية وليست المكالمات المحلية، وفي تلك الحالة يمكن تقسيم هذا السوق إلى قسمين.

٥. البدائل في جانب العرض	٤. البدائل في جانب الطلب	٣. جوانب المستخدم / المشترك	٢. الجوانب الجغرافية للسوق	١. تعريف السوق	إسم السوق
<p>تعتبر المكالمات الدولية بصفة عامة أعلى سعراً وأكثر ربحاً، وقد شهدت أسعارها انخفاضاً مستمراً خلال السنوات الماضية. وفي تلك الظروف، قد يشجع اختبار (SSNIP) على محتكر افتراضي دخول موردين جدد ومع ذلك، فإن الدخول في هذا السوق يخضع للتنظيم، ولا يمكن دخول منافسين إلى السوق من دون ترخيص.</p>	<p>لا توجد خدمة بديلة فعالة بناء على اختبار المحتكر الافتراضي (SSNIP). ومن اختبار محتكر افتراضي للثابت أو المتنقل قد يؤدي إلى تفضيل المستخدمين الخدمة البديلة الأخرى (هو ما يؤكد أن السوق يجب أن يغطي المكالمات الدولية الصادرة من كل من خدمات الثابت والمتنقل). ومع ذلك، فإن نتائج اجراء الاختبار على مكالمات الثابت والمتنقل الدولية تؤكد ربحية مقدم الخدمة، لعدم وجود خدمة بديلة فعالة.</p>	<p>يتمتع جميع المشتركين بنفس التعرفة بالنسبة إلى المكالمات الدولية، وهذا ينطبق سواء كانوا يجرون مكالمات من خدمات ثابتة أو متنقلة. وفي حالات كثيرة، يتاح للمستخدمين خيار إجراء مكالماتهم من جهاز ثابت أو متنقل.</p>	<p>يتم تقديم هذه الخدمات على مستوى المملكة. وتطبق نفس شروط الخدمة، بما في ذلك السعر، على مستوى المملكة.</p>	<p>يغطي هذا السوق خدمات المكالمات الدولية لجميع مستخدمي خدمات الثابت والمتنقل.</p>	<p>٣. خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالتجزئة</p>
<p>القيود التنظيمية وقيود الطيف الترددي تمثل عائقاً جوهرياً أمام دخول مشغلين جدد في السوق. إضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات المتوقعة ستكون كبيرة جداً وبالتالي فإن المخاطرة عالية جداً بالمقارنة بنتيجة (SSNIP). مما يعني ان الاختبار لن يكون كافياً لتشجيع البدائل في جانب العرض.</p>	<p>إذا استعمل اختبار محتكر افتراضي (SSNIP)، فمن المحتمل أن يكون مربحاً. ولا يوجد هنالك خدمة بديلة، ولا تعد مكالمات شبكة الثابت بصفة عامة بديلاً مناسباً لأنها لا توفر نفس المستوى من القدرة على سهولة وإمكانية التنقل.</p>	<p>يغطي هذا السوق جميع المشتركين، بمن فيهم مشتركى القطاعين السكني وغير السكني.</p>	<p>يتم تقديم هذه الخدمات على مستوى المملكة. وتطبق نفس شروط الخدمة، بما في ذلك السعر، على مستوى المملكة.</p>	<p>يغطي هذا السوق خدمات مكالمات التجزئة الداخلية لمشتركي المتنقل، ويغطي كلا من الخدمات الصوتية وخدمات الفيديو والمعطيات/الخدمات النصية على شبكات الجيل الثاني والجيل الثالث.</p>	<p>٤. الخدمات الداخلية للهاتف المتنقل بالتجزئة</p>

إسم السوق	١. تعريف السوق	٢. الجوانب الجغرافية للسوق	٣. جوانب المستخدم / المشترك	٤. البدائل في جانب الطلب	٥. البدائل في جانب العرض
٥. خدمات المعطيات لقطاع الأعمال بالتجزئة	هذا سوق التجزئة لخدمات معطيات الأعمال، مثل خدمات بروتوكول الإنترنت IP (مثل الشبكة الافتراضية الخاصة التي تعتمد على بروتوكول الإنترنت IP VPN)، وخدمات الحزم، وخدمات المعطيات الرقمية، وطريقة النقل اللامتزامن ATM، والترحيل الإطاري، والخطوط المؤجرة.	يتم تقديم هذه الخدمات على مستوى المملكة من قبل مقدمي الخدمة. وتطبق نفس شروط الخدمة، بما في ذلك السعر، على مستوى المملكة.	يعد السوق بصفة أساسية سـوقاً للمستخدمين من قطاع الأعمال، وهو يغطي المستخدمين من القطاع غير السكني، مثل مستخدمي قطاع الأعمال والقطاع الحكومي.	خدمات المعطيات المختلفة التي تخدم هذا السوق قابلة للتبديل فيما بينها إلى حد كبير أو بسيط، ولهذا فمن المناسب اعتبار السوق سوقاً واحدة، على الرغم من أن خصائصه قد تكون خاصة بخدمات محددة. وطبقاً لاختبار المحتكر الافتراضي (SSNIP)، فإن من المحتمل أن يكون مربحاً. فالأعمال تحتاج إلى هذه الخدمات كي تعمل ولن تخفض الطلب عليها استجابة إلى الاختبار.	من غير المحتمل أن يجذب (SSNIP) مشغلين جدد إلى السوق، ولهذا فإن الوضع سيظل كما هو. ويزداد حالياً اتجاه مستخدمي قطاع الأعمال إلى استخدام الحلول التي تعتمد على بروتوكول الإنترنت. ومع ذلك، فإن هذه الحلول تحتاج إلى تعديلات كبيرة في الشبكة على مستوى مقدم الخدمة و المشترك، ومن غير المحتمل أن يلاحظها اختبار المحتكر الافتراضي.
٦. خدمات النفاذ إلى الإنترنت بالتجزئة	هو سوق تجزئة لخدمات النفاذ إلى الإنترنت يغطي كلا من خدمات النفاذ بالطلب الهاتفي dial-up؛ وخدمات النفاذ عبر النطاق العريض.	يتم تقديم هذه الخدمات على مستوى المملكة من قبل مقدمي الخدمة.	يغطي هذا السوق مستخدمي القطاع السكني والقطاع السكني (الأعمال، الحكومة الخ..)	يدعم اختبار المحتكر الافتراضي إدراج خدمات كل من النفاذ بالطلب الهاتفي dial-up وعبر خدمات النطاق العريض في نفس تعريف السوق، لأن الزيادة في سعر الطلب الهاتفي dial-up من المؤكد أن يؤدي إلى الانتقال إلى النطاق العريض. ومن المحتمل أن يكون (SSNIP) مربحاً لمحتكر افتراضي يقدم خدمات نفاذ بالطلب الهاتفي dial-up وخدمات النطاق العريض. ومن المتعارف عليه أنه بسبب الاعتياد على استخدام الإنترنت فإن إلغاء الخدمة استجابة إلى (SSNIP) لن يكون ملحوظاً.	تشير خصائص خدمات النفاذ إلى الإنترنت إلى إمكانية ظهور مشغلين جدد استجابة إلى الزيادة في الأسعار، و لكن إذا كانت الزيادة بنسبة تتجاوز ٥٪. ولهذا فإن (SSNIP) لن يكون كافياً لاستقطاب موردين جدد إلى السوق.

إسم السوق	١. تعريف السوق	٢. الجوانب الجغرافية للسوق	٣. جوانب المستخدم / المشترك	٤. البدائل في جانب الطلب	٥. البدائل في جانب العرض
٧. خدمات المكالمات الانتهائية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة	يوجد هذا السوق للبيع بالجملة للمكالمات الموجهة إلى المستخدمين النهائيين المتصلين بكل شبكة ثابتة. ومن ثم فإن كل شبكة تحدد سوقا منفصلة.	هذه الخدمة مقدمة على المستوى المملكة من قبل مقدمي الخدمة.	هذا السوق للبيع بالجملة، والمستخدمون فيه هم مقدمو خدمة آخرين مرخص لهم.	تطبيق اختبار (SSNIP) على المحكّر المفترض يؤكد ان مقدم الخدمة سيحقق ربحا نتيجة الزيادة في الأسعار، حيث لا توجد خدمة بديلة. ولا يستطيع أي مقدم خدمة أن يتوقف عن استخدام هذه الخدمة لأن جميع مقدمي الخدمة مطالبين بتمرير المكالمات الصادرة من شبكاتهم.	من حيث التعريف، لا يوجد موردون آخرون. سواء كانوا في السوق أو قادرين على الدخول فيه. ولهذا لا يوجد بدائل في جانب العرض.
٨. خدمة رباط الاتصال البيني العبورية بالجملة	يوجد هذا السوق للبيع بالجملة لنقل الحركة عبوريا (ترانزيت) بين نقاط ربط الاتصال البيني لمقدمي الخدمة الآخرين.	سيتم تقديم هذه الخدمة عند توفرها على مستوى المملكة من قبل مقدمي الخدمة.	هذا سوق للبيع بالجملة، والمستخدمون فيه هم مقدمو خدمة آخرين مرخص لهم.	من المحتمل أن يحقق المحكّر المفترض الذي يطبق (SSNIP) أرباحا. لا يتوقع من المستفيدين من هذه الخدمة تخفيض الاستخدام استجابة إلى (SSNIP).	من غير المحتمل أن تشجع الزيادة الطفيفة على دخول مشغلين جدد أو أن تشجع مقدم خدمة على توسيع شبكته كبديل عن استخدام الخدمة.
٩. خدمة المشاركة في الخطوط بالجملة	هذا سوق بيع بالجملة لتوفير القدرة لمقدمي الخدمة الآخرين على النفاذ إلى الشبكة النحاسية copper loops من مقسم محلي إلى مباني المشتركين.	يتم تقديم هذه الخدمة على مستوى المملكة من قبل مقدمي الخدمة.	هذا سوق للبيع بالجملة، والمستخدمون فيه هم مقدمو خدمة آخرين مرخص لهم.	من المحتمل أن يحقق المحكّر المفترض الذي يطبق (SSNIP) أرباحا. والعملاء الذين يستخدمون خدمة "المشاركة في الخطوط" لتقديم خدمات النطاق العريض للمشاركين سيتوجب عليهم الاستثمار في أنظمة ومعدات أخرى (مثل DISLAM) ولن يغيروا خططهم، بتجنب استخدام الخدمة استجابة إلى (SSNIP).	توجد وسائل بديلة لتقديم خدمات النطاق العريض. ومع ذلك، لن يدخل موردون جدد في السوق استجابة إلى (SSNIP)، لأنهم سوف يحتاجون إلى استثمارات كبيرة من النوع الذي ربما لا يكون نتيجة استجابة لاختبار (SSNIP).

إسم السوق	١. تعريف السوق	٢. الجوانب الجغرافية للسوق	٣. جوانب المستخدم / المشترك	٤. البدائل في جانب الطلب	٥. البدائل في جانب العرض
١٠. خدمات النفاذ إلى النطاق العريض بالجملة	هذا سوق للبيع بالجملة، لتقديم خدمات مجهزة من قبل مقدم الخدمة Bitstream .	يتم تقديم هذه الخدمات على المستوى المحلي من قبل مقدمي الخدمة	هذا سوق للبيع بالجملة، والمستخدمون فيه هم مقدمو خدمة آخرون مرخص لهم.	من المحتمل أن يحقق المحتكر المفترض الذي يطبق (SSNIP) أرباحاً. ومن غير المحتمل أن يقلل عملاء البيع بالجملة الطلب استجابة إلى (SSNIP)، ولكن هذا يعتمد على هامش أرباح البيع بالجملة الموجودة مسبقاً.	الاحتمال الأكبر أن يكون المورد البديل هو عميل البيع بالجملة الذي يتخذ قراراً بتوفير خدمة النفاذ إلى سوق التجزئة من خلال وسائل أخرى غير Bitstream . ومن غير المحتمل أن تكون تلك القرارات ناتجة عن التأثير بنتائج اختبار (SSNIP) ولهذا، من غير المحتمل أن تكون غير مربحة بسبب تشجيع الموردين الجدد على دخول السوق.
١١. خدمات الخطوط المؤجرة بالجملة	هذا سوق للبيع بالجملة لتوفير الخطوط المؤجرة بين مواقع منفصلة لمقدمي خدمة آخرين.	يتم تقديم هذه الخدمات على المستوى المحلي من قبل مقدمي الخدمة.	هذا سوق للبيع بالجملة، والمستخدمون فيه هم مقدمو خدمة آخرين مرخص لهم.	من المحتمل أن يحقق المحتكر المفترض الذي يطبق (SSNIP) أرباحاً. فلا توجد خدمات بديلة تستخدم بدلاً من هذه الخدمة استجابة إلى (SSNIP).	من المحتمل أن يشجع (SSNIP) الموردين البدلاء على دخول السوق أو عملاء الجملة على الاستثمار في شبكاتهم بدلاً من استئجار خطوط من مقدمي خدمة آخرين.
١٢. خدمات المكالمات الانتهائية على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة	يوجد هذا السوق للبيع بالجملة بالنسبة إلى انتهاء المكالمات الموجهة إلى المستخدمين المتصلين بكل شبكة اتصالات متنقلة على حدة، ومن ثم فإن كل شبكة تحدد سوقاً منفصلة	يتم تقديم هذه الخدمات على المستوى المحلي من قبل مقدمي الخدمة.	هذا سوق للبيع بالجملة، والمستخدمون فيه هم مقدمو خدمة آخرين مرخص لهم.	من المحتمل أن يحقق المحتكر المفترض الذي يطبق (SSNIP) أرباحاً. فلا توجد خدمات بديلة، ولا يمكن أن يتوقف مقدم خدمة عن استخدام هذه الخدمة، لأن جميع مقدمي الخدمة مطالبين بتميرير المكالمات الصادرة من شبكاتهم.	لا يوجد موردون آخرون - سواء في السوق أو قادرين على دخوله. لهذا، لا يوجد بدائل في جانب العرض.

إسم السوق	١. تعريف السوق	٢. الجوانب الجغرافية للسوق	٣. جوانب المستخدم / المشترك	٤. البدائل في جانب الطلب	٥. البدائل في جانب العرض
١٣. خدمات التجوال الوطني بالجملة	هذا سوق البيع بالجملة لمشاركي خدمات التجوال بين شبكات الهاتف المتنقل.	يتم تقديم هذه الخدمات على المستوى المحلي من قبل مقدمي الخدمة.	هذا سوق للبيع بالجملة، والمستخدمون فيه هم مقدمو خدمة آخرين مرخص لهم.	من المحتمل أن يحقق المحكّر المفترض الذي يطبق (SSNIP) أرباحاً. من غير المحتمل أن يتمكن عميل البيع بالجملة من تخفيض الطلب إلى مستوى يجعل (SSNIP) غير مربح. ومن المحتمل أكثر أن يسعى عميل البيع بالجملة إلى نقل التكاليف الإضافية لـ (SSNIP) إلى المستخدم النهائي.	من غير المحتمل أن يشجع (SSNIP) موردين بديلين على دخول السوق. فدخل موردين آخرين السوق يستلزم نشرًا كبيرًا للشبكة وما يتعلق بذلك من استثمارات، ولن يكون (SSNIP) كافياً لتشجيعهم على ذلك.
١٤. خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالجملة	هذا سوق للبيع بالجملة لتوفير المكالمات الصوتية الدولية.	يتم تقديم هذه الخدمات على المستوى المحلي من قبل مقدمي الخدمة.	هذا سوق للبيع بالجملة، والمستخدمون فيه هم مقدمو خدمات مرخص لهم.	من المحتمل جداً أن يحقق المحكّر المفترض الذي يطبق (SSNIP) أرباحاً. ومن غير المحتمل أن يتمكن عميل البيع بالجملة من تخفيض الطلب إلى مستوى يجعل (SSNIP) غير مربح. ومن المحتمل أكثر أن يسعى عميل البيع بالجملة إلى نقل التكاليف الإضافية لـ (SSNIP) إلى المستخدم النهائي.	من غير المحتمل أن يشجع (SSNIP) موردين بديلين على دخول السوق. فدخل موردين آخرين السوق يستلزم نشرًا كبيرًا للشبكة وما يتعلق بذلك من استثمارات، ولن يكون (SSNIP) كافياً لتشجيعهم على ذلك.



السؤال ٤: هل أسواق خدمات الاتصالات المذكورة في الشكل (١-٢) أعلاه هي أسواق منفصلة ومميزة وذات علاقة، لأغراض تحديد السيطرة على أسواق الاتصالات؟ الرجاء تقديم مبررات الإجابة بما في ذلك بيانات السوق ذات العلاقة حيثما أمكن.

مع دراسة الأسواق، أخذت الهيئة في الاعتبار فقط الأسواق ذات العلاقة بخدمات شبكات الاتصالات. وأخذت في الاعتبار الأسواق ذات الأهمية في تنظيم السيطرة. بناءً على ذلك، فإن بعض الأسواق المحدودة لم يتم تضمينها، كخدمات القيمة المضافة، كما لم يتم التطرق للأسواق التي يكون لبعض مقدمي خدماتها أو جميعهم تنظيم مستقل للسيطرة. ولم يتم التطرق لسوق خدمات اختيار الناقل الذي لم يبدأ العمل به في المملكة. كذلك لم يتم ضم الأسواق المتضمنة المشاركة في المرافق الأساسية مثل مجاري الكوابل، لأنها لا تعد بنفسها أسواق خدمات شبكات اتصالات^(٤). وستأخذ الهيئة مع مراجعتها الدورانية أي أسواق جديدة قد تنشأ في قطاع الاتصالات. وذلك لتنظيم أي ممارسات غير تنافسية قد تطرأ قبل حدوثها.

السؤال ٥: هل أسواق خدمات الاتصالات المذكورة في الشكل (١-٢) أعلاه هي الأسواق التي يجب أخذها فقط في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت هناك سيطرة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فيرجى بيان أسواق الاتصالات الأخرى التي يمكن إدراجها، وكيف يمكن وصفها وما إذا كانت تؤثر على الأسواق المذكورة في الشكل (١-٢) أعلاه.

^٤ ملاحظة على ذلك، قد تطلب الهيئة إضافة (المشاركة في المرافق الأساسية) ضمن التنظيم المسبق لحدوث الممارسات غير التنافسية بناءً على تعريف الأسواق ذات العلاقة كجزء من المتطلبات التنظيمية للسيطرة في تحديد الأسواق.



٣. تحديد السيطرة في السوق

السيطرة هي قدرة مشارك في سوق من الأسواق على زيادة الأسعار أو تخفيض الناتج دون الالتفات إلى رد فعل المنافسين أو المستخدمين. وكما هو موضح أدناه، هناك سلسلة من المعايير التي تضبط تحديد السيطرة على السوق، ومنها مبدأ التواجد والحجم النسبيين في سوق معين، والتي يعبر عنها بالحصة السوقية.

٣-١ الحصة السوقية المحددة للسيطرة

يركز تعريف مقدم خدمة مسيطر، كما ورد في نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية، على معيار حصة السوق، ويحدد نسبة مقدارها (٤٠٪) لحصة السوق. ويمنح التعريف الوارد في النظام ولائحته بعض المرونة فيما يتعلق بنسبة السيطرة، لأن النظام يقضي بتطبيق هذه النسبة "إلا إذا قررت الهيئة تغيير هذه الحصة وفقا لوضع السوق". وهذا يعني أن النظام يتيح للهيئة إمكانية تغيير نسبة السيطرة على السوق المنصوص عليها في النظام. في الفقرة (٣٠-١)، وتنص اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات على تصنيف كل مقدم خدمة يحصل على (٤٠٪) أربعين بالمائة أو أكثر من إجمالي إيرادات سوق اتصالات محدد كمقدم خدمة مسيطر في ذلك السوق. كما تنص اللائحة التنفيذية على سلسلة من المعايير في الفقرة (٣٠-٦) التي يجب على الهيئة أن تأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السيطرة على السوق إذا كان لمقدم الخدمة حصة تقل عن (٤٠٪) من السوق ذي العلاقة.

ويبدو للهيئة أن الترتيبات الحالية المتعلقة بتحديد حصة السوق ينبغي أن تستمر خلال السنوات القادمة، وأن الإطار النظامي يمكن من النظر في عوامل أخرى في العملية. وترى الهيئة أن الظروف الحالية لن تمثل عائقا أمام تنظيم السيطرة على السوق مستقبلا على أساس التدخل المسبق.

السؤال ٦: هل ترى أن نسبة حصة السوق البالغة (٤٠٪)، الواردة في نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية، يجب المحافظة عليها كما هي، أم هل ترى أن الهيئة، بموجب قرار منها، يجب أن تغير هذه النسبة؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي التغييرات التي يجب إدخالها على ترتيب نسبة حصة السوق ولماذا؟

السؤال ٧: هل ترى أن الإيرادات تعد مقياسا صحيحا دائما لتحديد حصة السوق؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي البدائل (كخطوط المشتركين وحجم المكالمات مثلا) التي تقترحها، وفي ظل أي ظروف يجب تطبيقها بدلا من حصص السوق التي تعتمد على الإيرادات؟

٣-٢ المعايير الإضافية لتقرير وجود سيطرة في السوق

ترى الهيئة أن المعايير الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات لتحديد السيطرة – أي المعايير الأخرى غير حصة السوق – كافية لأغراض تحديد السيطرة، ولكن قد يكون من المفيد تكملتها بمعايير أخرى في الإطار التنظيمي. وتتعلق المعايير الإضافية بمؤشرات أخرى للسيطرة على السوق تنسجم مع



أفضل الممارسات الدولية. وتتمثل المعايير الإضافية المقترحة، المتضمنة في الفقرة (٤-٣-١) من وثيقة الإطار التنظيمي المقترح ما يلي:

- **درجة تركيز السوق:** كلما كان السوق أكثر تركيزاً في عدد قليل من المنافسين، ازداد احتمال سيطرة واحد منهم أو أكثر عليه. كما أن تركيز السوق يؤدي إلى زيادة فرص وجود ترتيبات مشتركة بين مقدمي الخدمة للتأثير على وضع المنافسة.
- **درجة اختلاف أسعار مقدم الخدمة مع مرور الوقت:** تعرض الأسواق التنافسية ترتيبات تسعير تتسم بالديناميكية. ويعني هذا في قطاع الاتصالات أن الأسعار قد تنخفض مع مرور الوقت بسبب التطور في التقنية والكفاءة. ومع ذلك، وحتى لو لم تتغير مستويات الأسعار تغيراً كبيراً أو إذا ارتفعت بسبب زيادة التكاليف، فسوف يستمر الاتجاه في السوق التنافسي إلى إجراء تغييرات مؤثرة في خطط التسعير، لأن مقدمي الخدمة يسعون إلى تحقيق التفوق التنافسي.
- **قدرة مقدم الخدمة على تحقيق أرباح غير اعتيادية:** إذا حدد مقدم خدمة أسعاراً تزيد كثيراً على التكاليف التي يبني عليها، فهذا يعني . بصفة عامة . أن مقدم الخدمة لا يواجه تهديداً تنافسياً كبيراً.
- **الموارد المالية والوصول إلى رأس المال:** في قطاع الاتصالات الذي يتميز بكثافة رأس المال، من المحتمل أن يكون مقدم الخدمة الذي يستطيع الحصول على موارد مالية كبيرة في وضع أقوى كثيراً. فعلى سبيل المثال، يعد الحصول على هذه الأموال ضرورياً للاستثمار في شبكة أكبر.
- **التكامل الرأسي وشبكة التوزيع المتطورة:** التكامل الرأسي قد يمكن مقدم الخدمة على تعزيز السيطرة من سوق إلى آخر (مثل تعزيز السيطرة من سوق جملة إلى سوق تجزئة بالنسبة إلى خدمة تعتمد على مدخلات من سوق الجملة). وعلى نحو مماثل، قد يتمكن مقدم خدمة لديه شبكة توزيع ذات انتشار واسع، من تعزيز قدرته على تحقيق السيطرة في أسواق تعتمد على قنوات التوزيع تلك.
- **الوصول إلى التفوق التقني.** القدرة على الاستفادة من تقنيات لا تتوفر لدى المنافسين. مثل تواجد حقوق أو تراخيص حصرية.

علما بأن الهيئة لم تأخذ هذه المعايير الإضافية في الاعتبار أثناء إجراء الدراسة التحليلية لتحديد المسيطرين والموضحة نتائجها في الشكل ٣-١. وفي حالة تبني كل أو بعض هذه المعايير فإن الهيئة ستأخذها في الاعتبار عند إجراء الدراسة التحليلية القادمة لتحديد السيطرة.

السؤال ٨: هل ترون أن إدراج معايير إضافية في الإطار التنظيمي يمكن أخذها بعين الاعتبار عندما تقرر الهيئة ما إذا كانت هناك سيطرة في السوق؟ الرجاء إبداء مرئياتكم حول المعايير الإضافية المقترحة، والواردة في الفقرة (٤-٣-١) من وثيقة الإطار التنظيمي المقترحة.



٣-٣ الإجراءات الإضافية لتقرير وجود سيطرة في السوق

تشتمل اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات على إجراءات تنتهجها الهيئة في تحديد السيطرة في أي سوق اتصالات؛ إلا إن الهيئة من أجل تحقيق الشفافية، ترى مبدئياً أنه من المفيد دعم هذه الإجراءات بألية تقرير تحليل السوق التي يتضمنها الإطار التنظيمي المقترح. وبصفة خاصة، الأحكام المتعلقة بإعداد آلية تقرير تحليل السوق في الفقرة (٤-١)، والتي تكملها اعتبارات السيطرة الواردة في الفقرة (٤-٣) من الإطار التنظيمي المقترح.

السؤال ٩ : هل توافق على إدراج إجراءات أكثر تفصيلاً في الإطار التنظيمي لتحديد السيطرة على السوق؟ الرجاء إبداء مرئياتكم حول الإجراءات المقترحة، المتعلقة بتحديد السيطرة على السوق، الواردة في البندين (٤-١) و (٤-٣) من وثيقة الإطار التنظيمي المقترح.

٤-٣ التحديد المبدئي للسيطرة في أسواق الاتصالات

أجرت الهيئة تصنيفاً مبدئياً للأسواق ذات العلاقة، التي توجد بها سيطرة، في المملكة العربية السعودية، مع تحديد مقدمو الخدمة المسيطرون في الأسواق التي تم وصفها، مبدئياً، في الشكل (٢-١) من هذه الوثيقة، وتمت هذه العملية باستخدام المعايير الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات. ويبين الشكل (٣-١) القائمة المبدئية التي توصلت إليها الهيئة للمشغلين المسيطرين. وهذا الشكل منظم وفق المعايير الموجودة في اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات، وهو يحتوي على مرئيات الهيئة وتحليلها على أساس كل معيار على حدة.

وبموجب الفقرة (٣٠-١) من اللائحة التنفيذية، أي مقدم خدمة يمتلك (٤٠٪) أو أكثر من السوق، تحددته الهيئة على أنه مقدم خدمة مسيطرة. وإذا تحققت هذه النسبة من حصة السوق، فلا يؤخذ في الحسبان أي معايير أخرى لتحديد السيطرة. ويشتمل الشكل (٣-١) على عمود يتعلق بهذه المعايير.

علاوة على ذلك، وبموجب الفقرة (٣٠-٢) من اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات، يجوز تصنيف مقدم خدمة حصل على أكثر أو أقل من (٤٠٪) أربعين بالمائة من إجمالي إيرادات سوق اتصالات محدد، كمقدم خدمة مسيطر، إذا قررت الهيئة أن مقدم الخدمة المذكور يتمتع سواء بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بمعايير "وضع اقتصادي قوي" في ذلك الجزء (وهي المعايير المكررة لاحقاً في الفقرة (٣٠-٦) (أ))، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المنصوص عليها في الفقرات (٣٠-٦) (ب) إلى (٣٠-٦) (و). ويشتمل الشكل (٣-١) على أعمدة تتعلق بكل معيار من هذه المعايير.

لم تستخدم الهيئة العوامل الإضافية المقترحة في الإطار التنظيمي (إضافة إلى المعايير الموجودة المذكورة أعلاه) في هذا التصنيف المبدئي للسيطرة في أسواق الاتصالات.



يجدر الإشارة إلي أنه من المتعارف عليه دوليا أن مقدم خدمة يمتلك نسبة ١٠٠٪ من السوق الخاص بانتهاء المكالمات على الخدمات المتصلة اتصالا مباشرا بشبكتة السوق رقم ٧ (خدمات المكالمات الانتهائية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة) والسوق رقم ١٢ (خدمات المكالمات الانتهائية على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة). فكل شبكة تعد سوقا منفصلا لهذا الغرض، ويعد مقدم الخدمة الذي يقوم بتشغيل تلك الشبكة مقدم خدمة مسيطرا فيما يتعلق بذلك السوق.

السؤال ١٠: هل توافق على التصنيف المبدئي للسيطرة على أسواق الاتصالات، الوارد في الشكل (٣-١)؟
الرجاء شرح الأساس الذي بني عليه الموقف، مع ذكر الأسباب وتقديم البيانات ذات العلاقة بالسوق.

الشكل ٣-١: التصنيف المبدئي ونتائج السيطرة على سوق الاتصالات

التصنيف المبدئي للسيطرة	اللائحة التنفيذية في مادتها (٣٠) الفقرة :						مقدمو الخدمة	السوق	
	١	٢ - ٦ و (أ)	٦-٣٠ (ب)	٦-٣٠ (ج)	٦-٣٠ (د)	٦-٣٠ (هـ)			
	يعد مقدم الخدمة مسيطر إذا بلغت حصته في السوق ٤٠% أو أكثر	ما إذا كان وضع القوة الاقتصادية يسمح بالعمل مستقلا	عدد الآخرين وحصصة السوق لكل منهم	سلوك التسعير.	السيطرة على المرافق الأساسية.	توفر الخدمات البديلة			
عوائق الدخول	٦-٣٠ (و)	٦-٣٠ (ز)	٦-٣٠ (ح)	٦-٣٠ (د)	٦-٣٠ (هـ)	٦-٣٠ (و)	٦-٣٠ (ز)		
شركة الاتصالات السعودية مقدم خدمة مسيطر. لا يوجد مقدم خدمة آخر مسيطر.	دخول خاضع للتنظيم، و حاجة إلى قوة استثمارية.	ببدائل محدودة.	تتمتع شركة الاتصالات السعودية بسيطرة على معظم شبكة النفاذ إلى الثابت والبنية التحتية المتعلقة بها	شركة الاتصالات السعودية قادرة على قيادة الأوضاع التسعيرية، في حالة غياب التنظيم.	شركة الاتصالات السعودية تصل إلى ١٠٠% من الحصص، ومقدمو الخدمة الآخرين يملكون نسبة ضئيلة من الحصص السوقية، وهناك ثلاث شركات جديدة مرخص لها لتقديم خدمات الثابت خلال فترة قصيرة.	فقط شركة الاتصالات السعودية تمتلك القدرة على العمل على نحو مستقل، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية حصة أكثر من (٤٠%). بقية مقدمو الخدمات يملكون أقل من (٤٠%) من الحصص السوقية.	تقدم شركة الاتصالات السعودية هذه الخدمة، كما تقدم كل من شركة بيانات الأولى، وشركة الاتصالات المتكاملة، خدمة النفاذ إلى خدمات المعطيات فقط.	١. خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابت بالتجزئة.
شركة الاتصالات السعودية مقدم خدمة مسيطر. لا يوجد مقدم خدمة آخر مسيطر.	دخول خاضع للتنظيم، و حاجة إلى قوة استثمارية.	ببدائل محدودة. وخدمات المتنقل ليست بدائل كاملة حتى الآن، خاصة بالنسبة إلى المكالمات المحلية بسبب أسعار الهاتف المتنقل.	تتمتع شركة الاتصالات السعودية بسيطرة على معظم شبكة النفاذ إلى الثابت والبنية التحتية المتعلقة بها، وتستخدمها لتقديم الخدمة.	شركة الاتصالات السعودية قادرة على المبادرة تسعيريا، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية ١٠٠% من الحصص السوقية، وهناك ثلاث شركات جديدة مرخص لها لتقديم خدمات الثابت خلال فترة قصيرة.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية القدرة على العمل على نحو مستقل، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية حصة تزيد عن ٤٠%	شركة الاتصالات السعودية.	٢. خدمات المكالمات الصوتية الثابتة المحلية والداخلية بالتجزئة



التصنيف المبدئي للسيطرة	اللائحة التنفيذية في مادتها (٣٠) الضرة :						مقدمو الخدمة	السوق
	١	٢ - ٦ (أ)	٣-٦ (ب)	٤-٦ (ج)	٥-٦ (د)	٦-٣٠ (هـ)		
	يعد مقدم الخدمة مسيطر إذا بلغت حصته في السوق ٤٠% أو أكثر	ما إذا كان وضع القوة الاقتصادية يسمح بالعمل مستقلا	عدد الآخرين وحصصة السوق لكل منهم	سلوك التسعير.	السيطرة على المرافق الأساسية.	توفر الخدمات البديلة		
عوائق الدخول	٦-٣٠ (و)	٦-٣٠ (ز)	٦-٣٠ (ح)	٦-٣٠ (ط)	٦-٣٠ (ي)	عوائق الدخول	٦-٣٠ (ك)	
شركة الاتصالات السعودية مقدم خدمة مسيطر. لا يوجد مقدم خدمة آخر مسيطر.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	٣. خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالتجزئة
شركة الاتصالات السعودية مقدم خدمة مسيطر. لا يوجد مقدم خدمة آخر مسيطر.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	شركة الاتصالات السعودية. آخرون: موبايلى.	٤. الخدمات الداخلية للهاتف المتنقل بالتجزئة

التصنيف المبدئي للسيطرة	اللائحة التنفيذية في مادتها (٣٠) الفقرة :							مقدمو الخدمة	السوق
	١	٢ - ٦ و (أ)	٦-٣٠ (ب)	٦-٣٠ (ج)	٦-٣٠ (د)	٦-٣٠ (هـ)	٦-٣٠ (و)		
	يعد مقدم الخدمة مسيطر إذا بلغت حصته في السوق ٤٠% أو أكثر	ما إذا كان وضع القوة الاقتصادية يسمح بالعمل مستقلاً	عدد الآخرين وحصه السوق لكل منهم	سلوك التسعير.	السيطرة على المرافق الأساسية.	توفر الخدمات البديلة	عوائق الدخول		
شركة الاتصالات السعودية، وشركة بيانات الأولى، والاتصالات المتكاملة	تمتلك شركة الاتصالات السعودية حصة تزيد عن ٤٠% من الحصة السوقية، بقية مقدمو الخدمة الآخرين لديهم أقل من ٤٠% من الحصة السوقية.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية القدرة على العمل على نحو مستقل، في حالة غياب التنظيم.	شركة الاتصالات السعودية تستحوذ على ١٠٠% من الحصة السوقية، وسيتم الترخيص لثلاثة مقدمي خدمات ثابتة خلال فترة قصيرة.	فقط شركة الاتصالات السعودية لديها القدرة على المبادرة، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية السيطرة على معظم شبكة الثابت والبنية التحتية ذات العلاقة.	توجد بدائل محدودة،	دخول خاضع للتنظيم، و بحاجة إلى قوة استثمارية.	٥. خدمات المعطيات لقطاع الأعمال بالتجزئة	
كثيرون	الحصص غير معروفة على وجه الدقة، ولكن يعتقد ان كل مقدم خدمة لديه نسب تقل عن ٤٠% من السوق.	كثير من مقدمي الخدمة. ويظهر عدم تمكن أي منهم أن يعمل مستقلاً	سوق مستقل وحصص مختلفة.	سوق تنافسي	لا يوجد	لا يوجد	منخفض	٦. خدمات النفاذ إلى الإنترنت بالتجزئة	

التصنيف المبدئي للسيطرة	اللائحة التنفيذية في مادتها (٣٠) الفقرة :							مقدمو الخدمة	السوق
	١	٢ - ٦ و (أ)	٦-٣٠ (ب)	٦-٣٠ (ج)	٦-٣٠ (د)	٦-٣٠ (هـ)	٦-٣٠ (و)		
	يعد مقدم الخدمة مسيطر إذا بلغت حصته في السوق ٤٠% أو أكثر	ما إذا كان وضع القوة الاقتصادية يسمح بالعمل مستقلاً	عدد الآخرين وحصصة السوق لكل منهم	سلوك التسعير.	السيطرة على المرافق الأساسية.	توفر الخدمات البديلة	عوائق الدخول		
٧. خدمات المكالمات الانتهائية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة	شركة الاتصالات السعودية	تمتلك شركة الاتصالات السعودية أكثر من ٤٠% من حصة السوق في المكالمات المنتهية في شبكتها. ولا يحتمل حصولها على نسبة اقل من ١٠٠% من الحصة السوقية في هذا السوق.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية على العمل على نحو مستقل، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية للمكالمات المنتهية في شبكتها، وسيتم الترخيص لثلاثة مقدمي خدمات ثابتة خلال فترة قصيرة.	فقط شركة الاتصالات السعودية لديها القدرة على المبادرة، في حالة غياب التنظيم.	طريقة النفاذ مسيطر عليها من قبل الشركة.	لا توجد بدائل	لا يمكن دخول منافس.	
٨. خدمة ربط الاتصال البيني العنبرية بالجملة	شركة الاتصالات السعودية	هذه الخدمة لم تقدم بعد.	سوف تمتلك شركة الاتصالات السعودية القدرة على العمل على نحو مستقل، في حالة غياب التنظيم.	فقط شركة الاتصالات السعودية قادرة على تقديم عروض في هذه الخدمة، لكن لم تقدم بعد، وسيتم الترخيص لثلاثة مقدمي خدمات ثابتة خلال فترة قصيرة	شركة الاتصالات السعودية لديها القدرة على المبادرة، في حالة غياب التنظيم.	لا يوجد	لا يوجد	منخفض	

التصنيف المبدئي للسيطرة	اللائحة التنفيذية في مادتها (٣٠) الضقرة :							مقدمو الخدمة	السوق
	١	٢ - ٦ و (أ)	٦-٣٠ (ب)	٦-٣٠ (ج)	٦-٣٠ (د)	٦-٣٠ (هـ)	٦-٣٠ (و)		
	يعد مقدم الخدمة مسيطر إذا بلغت حصته في السوق ٤٠% أو أكثر	ما إذا كان وضع القوة الاقتصادية يسمح بالعمل مستقلاً	عدد الآخرين وحصصة السوق لكل منهم	سلوك التسعير.	السيطرة على المرافق الأساسية.	توفر الخدمات البديلة	عوائق الدخول		
شركة الاتصالات المشاركة في الخطوط بالجملة	شركة الاتصالات السعودية	تمتلك شركة الاتصالات السعودية حصة تزيد عن ٤٠% من حصص السوق.	سوف تمتلك شركة الاتصالات السعودية القدرة على العمل على نحو مستقل، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية ١٠٠% من السوق، وسيتم الترخيص لثلاثة مقدمي خدمات الثابتة خلال فترة قصيرة ولكن من غير المحتمل أن تكون لديهم القدرة على تقديم خدمات النفاذ إلى الشبكة النحاسية copper loop	شركة الاتصالات السعودية قادرة على المبادرة تسعيرياً، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية القدرة على المبادرة تسعيرياً، في حالة غياب العلاقة.	توجد طرق بديلة لتقديم خدمة النطاق العريض	دخول خاضع للتنظيم، و لا يوجد مقدم خدمة آخر مسيطر.	٩. خدمة المشاركة في الخطوط بالجملة
شركة الاتصالات المشاركة في النطاق العريض بالجملة	شركة الاتصالات السعودية.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية حصة تزيد عن ٤٠% من حصص السوق، وبقية مقدمي الخدمة الآخرين يملكون أقل من ٤٠%.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية القدرة على العمل على نحو مستقل، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية ١٠٠% من السوق، وسيتم الترخيص لثلاثة مقدمي خدمات الثابتة خلال فترة قصيرة.	شركة الاتصالات السعودية قادرة على المبادرة تسعيرياً، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية القدرة على المبادرة تسعيرياً، في حالة غياب العلاقة.	خدمات الاتصالات اللاسلكية والحلول التقنية الأخرى محتمل أن تكون بدائل، لكنها غير متوفرة في هذا السوق حالياً.	منخفض	١٠. خدمات النفاذ إلى النطاق العريض بالجملة

التصنيف المبدئي للسيطرة	اللائحة التنفيذية في مادتها (٣٠) الضقرة :							مقدمو الخدمة	السوق
	١	٢ - ٦ و (أ)	٦-٣٠ (ب)	٦-٣٠ (ج)	٦-٣٠ (د)	٦-٣٠ (هـ)	٦-٣٠ (و)		
	يعد مقدم الخدمة مسيطر إذا بلغت حصته في السوق ٤٠٪ أو أكثر	ما إذا كان وضع القوة الاقتصادية يسمح بالعمل مستقلاً	عدد الآخرين وحصصة السوق لكل منهم	سلوك التسعير.	السيطرة على المرافق الأساسية.	توفر الخدمات البديلة	عوائق الدخول		
شركة الاتصالات الخوط بالجملة	شركة الاتصالات السعودية وشركة الاتصالات المتكاملة.	شركة الاتصالات السعودية فقط تمتلك القدرة على العمل على نحو مستقل، في حالة غياب التنظيم.	الحصص السوقية الدقيقة غير معروفة، وسيتم الترخيص لثلاثة مقدمي خدمات ثابتة خلال فترة قصيرة.	شركة الاتصالات السعودية قادرة على المبادرة تسعيرياً، في حالة غياب التنظيم.	تسيطر شركة الاتصالات السعودية على شبكة الثابت و البنية التحتية ذات العلاقة.	لا يوجد.	دخول خاضع للتنظيم، و بحاجة إلى قوة استثمارية.	١١. خدمات الخوط بالجملة	
شركة الاتصالات المكالمات الانتهاية على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة	شركة الاتصالات السعودية، وموبايلي.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية وموبايلي أكثر من ٤٠٪ من الحصص السوقية في المكالمات الانتهاية في شبكة كل منهما. ولا يحتمل حصولهما على نسبة أقل من ١٠٠٪ من الحصص السوقية في هذا السوق.	تمتلك كل من شركة الاتصالات السعودية وموبايلي حصة ١٠٠٪ في المكالمات المنتهية في شبكتيهما، ويتوقع أن تدخل زين هذا السوق	شركة الاتصالات السعودية وموبايلي قادرتان على المبادرة تسعيرياً، في حالة غياب التنظيم.	طريقة النفاذ مسيطر عليها.	لا يوجد	لا يمكن دخول منافس.	١٢. خدمات المكالمات الانتهاية على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة	

التصنيف المبدئي للسيطرة	اللائحة التنفيذية في مادتها (٣٠) الضقرة :							مقدمو الخدمة	السوق
	١	٢ - ٦ و (أ)	٦-٣٠ (ب)	٦-٣٠ (ج)	٦-٣٠ (د)	٦-٣٠ (هـ)	٦-٣٠ (و)		
	يعد مقدم الخدمة مسيطر إذا بلغت حصته في السوق ٤٠٪ أو أكثر	ما إذا كان وضع القوة الاقتصادية يسمح بالعمل مستقلاً	عدد الآخرين وحصصة السوق لكل منهم	سلوك التسعير.	السيطرة على المرافق الأساسية.	توفر الخدمات البديلة	عوائق الدخول		
<p>(أ) شركة الاتصالات السعودية هي مقدم الخدمة المسيطر حتى تبدأ زين بتقديم خدماتها. وحينئذ ستكون موبايلي مشغل مسيطر أيضاً.</p> <p>(ب) بعد انتهاء الاتفاقية المبرمة بين الاتصالات السعودية وموبايلي، ستكون موبايلي هي المشغل المسيطر الوحيد ما لم تبرم زين اتفاقية مع شركة الاتصالات السعودية. وفي هذه الحالة ستكون كل من الاتصالات السعودية وموبايلي مشغلين مسيطرين.</p>	<p>دخول خاضع للتنظيم، و بحاجة إلى قوة استثمارية.</p>	<p>يمكن لشركة زين توسيع شبكتها الخاصة على المستوى الوطني، وهذا هو البديل الوحيد لخدمة التجوال الوطني</p>	<p>لا يوجد.</p>	<p>يتم التفاوض تجارياً حول أسعار هذه الخدمة، وهي أسعار سرية.</p>	<p>تمتلك كل من شركة الاتصالات السعودية وموبايلي التغطية، ومن ثم فإن فرصتهما متساوية لتقديم هذه الخدمة.</p>	<p>ليس لشركة الاتصالات السعودية في الوقت الحالي أو شركة موبايلي مستقبلاً القدرة على العمل على نحو مستقل بسبب أن المستخدم لديه حرية اختيار المورد.</p>	<p>تمتلك شركة الاتصالات السعودية أكثر من ٤٠٪ من السوق. وتمتلك موبايلي نسبة أقل من ٤٠٪ من السوق.</p>	<p>شركة الاتصالات السعودية وموبايلي</p>	<p>١٣. خدمات التجوال الوطني بالجملة</p>

التصنيف المبدئي للسيطرة	اللائحة التنفيذية في مادتها (٣٠) الضرة :							مقدمو الخدمة	السوق
	٦-٣٠ (و)	٦-٣٠ (هـ)	٦-٣٠ (د)	٦-٣٠ (ج)	٦-٣٠ (ب)	٢ - ٦ (أ)	١		
	عوائق الدخول	توفر الخدمات البديلة	السيطرة على المرافق الأساسية.	سلوك التسعير.	عدد الآخرين وحصصة السوق لكل منهم	ما إذا كان وضع القوة الاقتصادية يسمح بالعمل مستقلاً	يعد مقدم الخدمة مسيطر إذا بلغت حصته في السوق ٤٠% أو أكثر		
شركة لاتصالات السعودية مقدم خدمة مسيطر. لا يوجد مقدم خدمة آخر مسيطر.	منخفض	لا يوجد	لا يوجد	شركة الاتصالات السعودية قادرة على المبادرة تسعيرياً، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية نسبة ١٠٠% من السوق. زين والثلاثة مقدمين لخدمات الثابت سيكون بإمكانهم تقديم هذه الخدمة.	فقط شركة الاتصالات السعودية تمتلك القدرة على العمل على نحو مستقل، في حالة غياب التنظيم.	تمتلك شركة الاتصالات السعودية أكثر من ٤٠% من السوق، وتمتلك موبايلي أقل من ٤٠% من السوق.	شركة الاتصالات السعودية وموبايلي.	١٤. خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالجملة

٤. التنظيم المسبق لوقوع ممارسات السيطرة

من خلال هذا الجزء في الوثيقة، تشرح الهيئة طبيعة المتطلبات التنظيمية الموجودة حالياً والتي تمثل المتطلبات التنظيمية للسيطرة على السوق على أساس التنظيم المسبق. كما يتناول هذا القسم أفضل الطرق لتطبيق تلك المتطلبات.

٤-١ مبادئ "الملائمة والتناسب وعدم التمييز"

تضمنت اللائحة التنفيذية بعض المتطلبات التنظيمية التي يمكن للهيئة تطبيقها بشكل تلقائي (على سبيل المثال: في حال السيطرة على خدمات ربط الاتصال البيني، وفي حال الإلزام باستخدام آلية سقف الأسعار). وللهيئة السلطة في تطبيق كافة تلك المتطلبات أو جزء منها، على مقدم الخدمة المسيطر.

وتتفهم الهيئة أن مقدمي الخدمات في السوق بحاجة إلى القدرة على التوقع المعقول للمتطلبات التنظيمية. وقد ينشأ عن السلطة التنظيمية التقديرية، خطر عدم الموثوقية في السوق، إلا أنه يمكن التخفيف من حدة هذا الخطر عن طريق إقرار المبادئ السائدة المتمثلة في الملائمة والتناسب وعدم التمييز، لتوفير المزيد من الموثوقية لمقدمي الخدمة في السوق فيما يتعلق بالإجراءات المحتملة التي قد تتخذها الهيئة. ويقصد بهذه المبادئ أن تطبيق المتطلبات التنظيمية مبني على أساس التوقع المسبق لوقوع ممارسات السيطرة على السوق، وتحتاج هذه المتطلبات إلى أن تكون:

(أ) ملائمة، أي ان تأخذ في الاعتبار التهديد المحتمل على السوق التنافسي بسبب السيطرة و على مصدر السيطرة وماهية هذا السوق؛

(ب) متناسبة، أي أن تكون متناسبة مع التهديد وألا تكون أكثر صرامة أو تدخلاً بما يفوق الحد الأدنى المطلوب للمتطلبات التنظيمية الفعالة للوضع الذي نشأ بسبب قوة السوق المسيطرة؛

(ت) غير تمييزية، أي أن المتطلبات التنظيمية المسبقة لوقوع ممارسات السيطرة يجب أن تطبق طالما كانت عملية بشكل معقول ومتماثلة لكافة مقدمي الخدمة المسيطرين في سوق معينة رغم أن درجة المتطلبات التنظيمية قد تختلف من مقدم خدمة مسيطر إلى آخر.

تميل الهيئة بصورة مؤقتة إلى ضرورة إقرار مبادئ الملائمة والتناسب وعدم التمييز كأساس لتطبيق المتطلبات التنظيمية المسبقة. هذه المبادئ متضمنة في القسم (٢/٤/٤) من الإطار التنظيمي المقترح.

السؤال ١١: هل توافق على أن الهيئة يجب أن تتبنى مبادئ الملائمة والتناسب وعدم التمييز في تطبيق المتطلبات التنظيمية السابقة لوقوع ممارسات السيطرة على السوق؟ نأمل تزويدنا بالأسباب التي استندت إليها في ذلك. كما نأمل التعليق على النصوص المقترحة في القسم (٢/٤/٤) من الإطار التنظيمي المقترح.

٢/٤ الملائمة

تميل الهيئة إلى إتباع إرشادات لتحديد مدى ملائمة مختلف المتطلبات التنظيمية لحالات السيطرة على السوق المختلفة، وأن من الأفضل تضمين هذه الإرشادات في الإطار التنظيمي المقترح.

يتضمن الجدول (أ) في الإطار التنظيمي المقترح جدولاً يوضح احتمالات الضرر الناشئ عن السيطرة إلى جانب مجموعة من المتطلبات التنظيمية الممكنة. وسوف تعطي هذه القائمة من الخيارات والإرشادات عند تطبيقها الأثر العملي لمبادئ الملائمة والتناسب وعدم التمييز. كما أنها ستؤدي إلى تقليل خطر عدم الموثوقية التنظيمية.

الإرشادات الموضحة في الإطار التنظيمي سوف توفر درجة من الموثوقية و الاستقرار لقطاع الاتصالات وتؤدي إلى مجموعة من التوقعات المشتركة في هذا المجال.

السؤال ١٢: هل توافق على أن الهيئة يجب أن تتبع الإرشادات المحددة لتطبيق المتطلبات التنظيمية الملائمة؟ يرجى التعليق على الجدول أ من الإطار التنظيمي المقترح.

٣/٤ التناسب

هناك عدد من الجوانب لمبدأ التناسب، يلزم دراستها، حيث أنها تتضمن بالضرورة تطبيق سلطة المنظم التقديرية.

يقتضي مبدأ التناسب أن تقرر الجهة التنظيمية، مستوى تدخلها تنظيمياً بما يحقق أقل تأثير ممكن في مواجهه الضرر المحتمل بسبب حالة السيطرة على السوق في ضوء الظروف القائمة.

ويمكن أن تتخذ سلطة التقدير الأشكال التالية:

(أ) اتخاذ قرار بعدم فرض أي متطلبات تنظيمية ولكن بمراقبة الموقف.

(ب) حيثما توفرت إمكانية الاختيار بين عدد من المتطلبات التنظيمية، يتم اتخاذ قرار بفرض أخفها نسبياً، ومراجعة الموقف بعد فترة أقصر من المعتاد (مثلاً: بعد سنة واحدة وليس سنتين) والتي يمكن بعدها فرض إجراء أشد نسبياً إذا استمرت الآثار السلبية للسيطرة على السوق.

السؤال ١٣: هل توافق على أن الهيئة يجب أن تكييف المتطلبات التنظيمية بما يتناسب مع الضرر المحتمل الذي تسببه السيطرة على السوق المعني؟

٤-٤ عدم التمييز

مفاهيم عدم التمييز، في حال حدوث وقائع متشابهة، تتطلب تطبيق نفس الإجراء على جميع مقدمي الخدمة. وهو ما يتم على النحو التالي:

(أ) اتخاذ قرار بفرض متطلبات تنظيمية مختلفة على مقدمي خدمة مسيطرين مختلفين في ذات السوق المعنية، مع أخذ الظروف المختلفة لكل من مقدمي الخدمة المسيطرين في الحسبان. و في حال اختلف الإجراء التنظيمي فان من المهم و الضروري تبرير سبب الاختلاف من حيث اختلاف التهديدات المحتملة التي تسببها سيطرة مقدمي الخدمة. أما إذا كانت الظروف المادية واحدة، فإن مبدأ عدم التمييز يقتضي أن تتماثل المتطلبات التنظيمية أيضا.

(ب) اتخاذ قرار بفرض نفس المتطلبات التنظيمية على اثنين من مقدمي الخدمة مختلفين في نفس السوق المعنية. مع إمكانية تطبيق المتطلب التنظيمي بقيود أكبر أو أقل، أو مجال تطبيق أوسع أو أضيق مع الأخذ في الحسبان الظروف المختلفة لكل منهما. و في هذه الحالة فان من الهام و الضروري تبرير فرض نفس المتطلب مع تقييد اكبر أو أقل أو مجال تطبيق أوسع أو أضيق، وذلك من حيث اختلاف التهديدات المحتملة الناشئة عن سيطرة مقدمي الخدمة. فإذا كانت جميع الظروف المادية واحدة، فإن مبدأ عدم التمييز يقتضي أن يتماثل مستوى القيود و مجال التطبيق لنفس المتطلب التنظيمي أيضا.

السؤال ١٤: إذا كان هناك مقدما خدمة مسيطران أو أكثر في ذات السوق، هل توافق على أن كل منهما يمكن أن يخضع لمتطلبات تنظيمية مختلفة إذا كانت ظروفهما مختلفة، أم أن أي معاملة مختلفة تحتاج إلى تبرير من الهيئة؟

٤-٥ المتطلبات التنظيمية الأخرى المحتملة

يمكن أن تقوم الهيئة بموجب صلاحياتها العامة بفرض متطلبات تنظيمية سابقة لوقوع ممارسات السيطرة إضافة إلى المتطلبات المذكورة صراحة في اللائحة.

وحددت الدراسة التحليلية لأسواق عدد من الدول الأخرى في هذا المجال متطلبات تنظيمية أخرى تم تطبيقها في تلك الاسواق. ومن تلك المتطلبات التنظيمية، ما يلي:

- إشعار التعرف: يتطلب هذا المتطلب قيام مقدم الخدمة المسيطر بإشعار الهيئة بالتعرف الجديدة والمتغيرة التي ينوي مقدم الخدمة فرضها على عملائه في السوق المعنية التي سيطر عليها وذلك قبل تنفيذ تلك التعرف مع لزوم إشعار جميع عملائه في نفس الوقت بالتعرف الجديدة. ويعتبر هذا المتطلب أخف من المتطلب التنظيمي المحدد باللائحة، والخاص بتقديم التعرف إلى الهيئة للموافقة عليها.

- **عرض خطوط مؤجرة:** يفرض هذا المتطلب التنظيمي على مقدم الخدمة المسيطر عرض خطوط مؤجرة على أساس البيع بالجملة بشروط وأحكام عادلة ومعقولة بما في ذلك تحديد أسعار البيع بالجملة.
- **عرض خدمات المكالمات الدولية بالجملة:** ويلزم هذا المتطلب التنظيمي مقدم الخدمة المسيطر تقديم خدمات الجملة للمكالمات الدولية بشروط وأحكام عادلة ومعقولة بما في ذلك أسعارها. وقد طبقت الهيئة هذا المتطلب على شركة الاتصالات السعودية.
- **عرض خدمة التجوال الوطني:** تتطلب هذا المتطلب التنظيمي من مقدم الخدمة المسيطر عرض خدمة التجوال الوطني على أساس البيع بالجملة بشروط وأحكام عادلة ومعقولة بما في ذلك أسعار البيع بالجملة. وقامت الهيئة بتطبيق هذا المتطلب السابق لوقوع ممارسات السيطرة تنفيذاً للإطار التنظيمي للتجوال الوطني لمقدمي خدمة الاتصالات المتنقلة القائمة على الشبكة وخاصة الشرط الذي ينص على أنه "يجب على أي مقدم خدمات متنقلة مسيطر توفير خدمة التجوال الوطني لأي مقدم خدمات متنقلة ذو بنية تحتية آخر مرخص له من قبل الهيئة".
- **الوصول إلى المرافق الأساسية:** هذا المتطلب يلزم مقدم الخدمة المسيطر على تقديم النفاذ إلى المرافق الأساسية مثل (مجاري الكوابل، المشاركة في المواقع، المشاركة في الأبراج، وحق المرور) بشروط وأحكام عادلة ومعقولة بما في ذلك السعر. متى ما كان ذلك ممكناً فنياً. وقد طبقت الهيئة هذا المتطلب من خلال الطلب من شركة الاتصالات السعودية إضافة (المشاركة في المواقع) إلى العرض المرجعي لربط الاتصال البيني (RIO) والعرض المرجعي للنفاذ إلى البيانات (RODA).
- **العرض المرجعي للنفاذ إلى البيانات:** من حيث الشكل يرتبط هذا المتطلب بالعرض المرجعي لربط الاتصال البيني، ولكنه يطبق حينما يكون مطلوباً من مقدم الخدمة المسيطر تحديد عناصر الشبكة التي سيتاح لمقدمي الخدمات المنافسين الوصول إليها وشروط وأحكام هذا الوصول. وطبقت الهيئة هذه المتطلب السابق لوقوع ممارسات السيطرة. وقد قدمت شركة الاتصالات السعودية عرضاً مرجعياً للنفاذ إلى البيانات (RODA).
- **فصل العمليات المحاسبية:** فصل العمليات المحاسبية مطلب يلزم مقدم الخدمة المسيطر تقديم كشوف محاسبية تفصل التكاليف عن الإيرادات المرتبطة بالخدمات المنظمة وغير الخاضعة لتنظيم. و تحدد الحسابات المنفصلة التكاليف بين مجموعة معينة من الخدمات لبيان الهوامش والربحية لجميع الخدمات، ولبيان ما إذا كان هنالك دعم متبادل يتعارض مع المنافسة أو وجود تحويلات داخلية غير متناسبة للتكلفة والإيرادات. وطلبت الهيئة من مقدم الخدمة المسيطر الحالي (شركة الاتصالات السعودية) تقديم قوائم محاسبية سنوية منفصلة.
- **الفصل التشغيلي (أو الوظيفي)** يتضمن هذا المتطلب، الفصل الفعال لوحدات أعمال البيع بالجملة المنظمة لمقدم الخدمة المسيطر عن وحدات أعمال البيع بالتجزئة ووحدات الأعمال الأخرى. ويقتضي الفصل التشغيلي عدم وجود ميزة معلوماتية أو أي ميزة أخرى للعمليات النهائية الداخلية ترتبط بمنافسيهم الخارجيين، كما يتطلب تكافؤ الخدمة على جميع المستويات.

يمكن تدرّيج المتطلبات التنظيمية من الأقل شدة إلى الأكثر شدة. وبهذا المقياس فإن الفصل التشغيلي عادة ما يعد الأكثر شدة، و تعد التزامات معلومات المستخدمين المطلب الأقل شدة. غير أنه من المهم ملاحظة أن كل متطلب تنظيمي يمكن تطبيقه بقيود أكبر أو أقل طبقاً للضوابط التي توضحها الأنظمة، أو للسلطة التقديرية للجهة التنظيمية عند توفر هذه السلطة.

السؤال ١٥: هل هناك متطلبات تنظيمية غير مدرجة في القائمة الموضحة أعلاه والتي يتعين على الهيئة أخذها في الاعتبار، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي هذه المتطلبات؟

٤-٦ التطبيق المبني للمتطلبات التنظيمية السابقة لممارسات السيطرة

في الشكل (١/٤) توضح الهيئة المتطلبات التنظيمية السابقة لوقوع ممارسات السيطرة في صورتها الأولية والتي تنوي الهيئة تطبيقها في كل من الأسواق المحددة في الشكل (١/٢).

الشكل ١/٤ التطبيق الأولي للمتطلبات التنظيمية السابقة لوقوع ممارسات السيطرة لمقدمي الخدمة المسيطرين

السوق المعنية	مقدم الخدمة المسيطر	المتطلبات التنظيمية السابقة لوقوع ممارسات السيطرة لمقدم الخدمة المسيطر
١- خدمات الوصول إلى شبكة النفاذ للاتصالات الثابتة بالتجزئة.	شركة الاتصالات السعودية	المادة ٤٧: تقديم التعرّف والموافقة عليها المادة ٥٢: دراسات التكلفة المادة ٥٣: تنظيم سقف السعر المادة ٦٢: التزامات معلومات المستخدم فصل العمليات المحاسبية
٢- خدمات المكالمات الصوتية الثابتة المحلية والداخلية بالتجزئة	شركة الاتصالات السعودية	كما في السوق رقم (١) أعلاه
٣- خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالتجزئة	شركة الاتصالات السعودية	كما في السوق رقم (١) أعلاه
٤- الخدمات الداخلية للهاتف المتنقل بالتجزئة	شركة الاتصالات السعودية	كما في السوق رقم (١) أعلاه
٥- خدمات المعطيات لقطاع الأعمال بالتجزئة	شركة الاتصالات السعودية	كما في السوق رقم (١) أعلاه
٦- خدمات النفاذ إلى الانترنت بالتجزئة.	لا يوجد	لا يوجد



السوق المعنية	مقدم الخدمة المسيطر	المتطلبات التنظيمية السابقة لوقوع ممارسات السيطرة لمقدم الخدمة المسيطر
٧- خدمات المكالمات الانتهائية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة	شركة الاتصالات السعودية في الوقت الحالي، وثلاثة مقدمي خدمة مرخص لها لتقديم خدمات الهاتف الثابت المتوقع دخولها قريباً.	المادة ٣٩: عرض خدمة الاتصال البيئي المادة ٤٠: رسوم الاتصال البيئي المادة ٤١: العرض المرجعي للاتصال البيئي المادة ٤٢: اتفاقيات الاتصال البيئي المادة ٥٢: دراسات التكلفة فصل العمليات المحاسبية
٨- خدمة ربط الاتصال البيئي العبورية بالجملة	لا يوجد	لا يوجد
٩- خدمات المشاركة في الخطوط بالجملة.	شركة الاتصالات السعودية	العرض المرجعي للنفذ الى البيانات
١٠- خدمات النفذ إلى النطاق العريض بالجملة.	شركة الاتصالات السعودية	العرض المرجعي للنفذ الى البيانات
١١- خدمات الخطوط المؤجرة بالجملة.	شركة الاتصالات السعودية	عرض الخطوط المؤجرة للبيع بالجملة
١٢- خدمات المكالمات الانتهائية على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة	شركة الاتصالات السعودية وموبايلي في الوقت الحاضر، و زين مستقبلاً.	كما في السوق رقم (٧) أعلاه
١٣- خدمات التجوال الوطني بالجملة	شركة الاتصالات السعودية الآن، وموبايلي مستقبلاً	عرض خدمات التجوال الوطني.
١٤- خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالجملة	شركة الاتصالات السعودية	عرض خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالجملة دراسات تكلفة

بهدف المقارنة، الشكل (٤-٢) يوضح نتائج المتطلبات التنظيمية المقترحة.

الشكل ٢/٤: مقارنة بين المتطلبات التنظيمية الحالية والمقترحة، السابقة لوقوع ممارسات السيطرة

المتطلبات المقترحة				المتطلبات الحالية		المتطلبات التنظيمية
مقدمو الخدمات الثابتة الجدد	زين	موبايلي	شركة الاتصالات السعودية	موبايلي	شركة الاتصالات السعودية	
						المتطلبات التنظيمية المدرجة في اللائحة:
X	X	X	X		X	المادة ٣٩: عرض خدمات ربط الاتصال البيني
X	X	X	X		X	المادة ٤٠: رسوم ربط الاتصال البيني
X	X	X	X		X	المادة ٤١: العرض المرجعي لربط الاتصال البيني
X	X	X	X		X	المادة ٤٢: اتفاقيات ربط الاتصال البيني
			X		X	المادة ٤٧: تقديم التعرفة والموافقة عليها
			X		X	المادة ٥٢: دراسات التكلفة
			X		X	المادة ٥٣: تنظيم سقوف الأسعار
			X		X	المادة ٦٢: التزامات المعلومات تجاه المستخدم
						المادة ٦٣: شروط الخدمة *
						المادة ٦٦: قواعد إصدار الفواتير
						المادة ٦٧: جودة الخدمة *
						المتطلبات الأخرى طبقاً لصلاحيات الهيئة
			X		X	العرض المرجعي للنفوذ الى البيانات RODA
			X		X	فصل العمليات المحاسبية
			X		X	عرض بيع الخطوط المؤجرة بالجملة
			X		X	عرض خدمات التجوال الوطني
						عرض الوصول إلى المرافق الأساسية *
			X		X	عرض بيع خدمة الصوت الدولية بالجملة

* الهيئة طبقت هذه المتطلبات على بعض أو كافة مقدمي الخدمة.

استناداً إلى الشكل (٤-١) و (٤-٢) ، تفيد الهيئة بالملاحظات الآتية:

• الاحتفاظ بالمتطلبات التنظيمية الحالية المفروضة على شركة الاتصالات السعودية

• بناء على التصنيف الأولي والذي حدد شركة الاتصالات السعودية مقدم خدمة مسيطر في الأسواق (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤) فإن الهيئة ترى استمرار شركة الاتصالات السعودية في الخضوع لنفس المتطلبات التنظيمية التي تفرضها الهيئة حالياً عليها باعتبارها مقدم الخدمة المسيطر الوحيد المصنف حالياً، بما في ذلك العرض المرجعي للنفاذ إلى البيانات وفصل الكشوف الحاسبية، وطلب عرض خدمات الخطوط المؤجرة بالجملة، وطلب عرض خدمات المكالمات الصوتية الدولية بالجملة، وعرض خدمات التجوال الوطني بالجملة.

• فرض متطلبات تنظيمية جديدة على موبايلي وزين:

• بناء على التصنيف الأولي الذي حدد كلاً من موبايلي وزين مقدمي خدمة مسيطرين فيما يتعلق بالسوق رقم ١٢ (خدمات المكالمات الانتهائية على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة) فإن الهيئة ترى أن يخضع كل منهما للمتطلبات التنظيمية الخاصة بربط الاتصال البيني والتي تنص عليها اللائحة التنفيذية (المواد ٣٩ إلى ٤٢). ومع أخذ النقاط التي اثيرت سابقاً حول عدم التمييز والتناسب في الاعتبار، فإن الهيئة ترى مبدئياً:

• تطبيق أربع متطلبات تنظيمية على كل من شركة موبايلي وزين ، وذلك لارتباطهما بالسوق الذي تم مبدئياً تحديدهما مقدمي خدمة مسيطرين فيه (السوق رقم ١٢ خدمات المكالمات الانتهائية على شبكة الاتصالات المتنقلة بالجملة). وبناءً عليه فإنه بالمقارنة بالمتطلبات التنظيمية الحالية والمقترحة لهذه المتطلبات على شركة الاتصالات السعودية فإن تنفيذ المتطلبات التنظيمية المقترحة على موبايلي وزين سيكون بدرجة مختلفة. وهذا لأن موبايلي وزين تم مبدئياً تحديدهما مقدمي خدمة مسيطرين في سوق واحد فقط مرتبط بالاتصال البيني (السوق رقم ١٢)، بينما شركة الاتصالات السعودية قد تم تحديدها مبدئياً على أنها مقدم خدمة مسيطر في جميع الأسواق الأربعة المرتبطة بالاتصال البيني (وهي الأسواق رقم ٧ و ٨ و ١٢).

• المتطلبات التنظيمية الأخرى التي تنطبق على شركة الاتصالات السعودية فيما يتعلق بالسوق رقم ١٢ وهي بالتحديد المادة ٥٢: دراسات التكلفة وعمليات الفصل الحاسبية لن تطبق على موبايلي أو زين في هذه المرحلة. و تعتبر الهيئة أن المتطلبات التنظيمية غير متناسبة في حالة موبايلي وزين نظراً لأنهما لا يملكان موقف مسيطر في الأسواق الأخرى المرتبطة بالاتصال البيني والتي تتناولتها هذه الوثيقة.

• المتطلبات التنظيمية الجديدة المفروضة على المرخصين الجدد لتقديم خدمات الاتصالات

الثابتة:

- بناء على التصنيف الأولي المتضمن تحديد المرخصين الجدد لتقديم خدمات الاتصالات الثابتة مسيطرين في السوق رقم ٧ (خدمات المكالمات الانتهاية على شبكة الاتصالات الثابتة بالجملة)، حينما يتم الترخيص لهم رسمياً وعند بدئهم تقديم الخدمة فإن الهيئة ترى أن يخضع كل منهم للمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة بربط الاتصال البيني التي نصت عليها اللائحة التنفيذية (المواد من ٣٩ إلى ٤٢)، ومع أخذ النقاط التي اثرت سابقاً حول عدم التمييز والتناسب في الاعتبار، فإن الهيئة ترى مبدئياً أن هذه المتطلبات الأربعة سوف تطبق على مقدمي خدمات الاتصالات الثابتة الجدد فقط باعتبارهم يرتبطون بالسوق الذي تم مبدئياً تحديدهم مسيطرون فيه (السوق رقم ٧). وبناءً عليه فإنه بالمقارنة بالوضع الحالي والمقترح على شركة الاتصالات السعودية فإن المتطلبات التنظيمية المقترحة على مقدمي خدمات الاتصالات الثابتة الجدد سيكون بدرجة مختلفة. وهذا لأنهم قد تم تحديدهم مبدئياً على أنهم مقدمي خدمات مسيطرين فقط في السوق المرتبط بربط الاتصال البيني (السوق رقم ٧)، بينما شركة الاتصالات السعودية قد تم تحديدها مبدئياً على أنها مقدم خدمة مسيطر في جميع الأسواق الأربعة المرتبطة بالاتصال البيني (وهي الأسواق رقم ٧ و ٨ و ١٢).

وبصفة عامة فإن الهيئة تتوقع أنه بمرور الوقت ومع تقدم المنافسة في بعض الأسواق فإن تقارير تحليل السوق المستقبلية قد تستبعد بعض المتطلبات التنظيمية الحالية أو المقترحة إذا قررت الهيئة أن ان أي من المسيطرين لم يعد مسيطراً على واحد أو أكثر من الأسواق المعنية.

السؤال ١٦: هل المتطلبات التنظيمية المقترحة لكل سوق على حدة والموضحة في الشكلين (١/٤) و(٢/٤) مناسبة؟ هل ترى ضرورة إضافة تقديم عرض لخدمات المرافق الأساسية ضمن المتطلبات التنظيمية المسبقة لمنع ممارسات للسيطرة؟ إذا كان الأمر كذلك، فماهي المرافق الأساسية؟ وفي أي الأسواق؟ هل ترى ضرورة لإضافة الفصل التشغيلي والوظيفي ضمن المتطلبات التنظيمية المسبقة لمنع ممارسات السيطرة؟ إذا كان الأمر كذلك، ففي أي الأسواق؟ يرجى ذكر مبررات لدعم إجابتك.

ملحق : مسودة الإطار التنظيمي.